

## الإقليمية والنظام المعولم: اعتماد متبادل أم تضارب

## Regionalism And The Globalized System: Interdependence Or Contending.



د/ رشيد عتامنة

جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل (الجزائر)

[rachid.atamna@univ-jijel.dz](mailto:rachid.atamna@univ-jijel.dz)

تاريخ النشر: 2021/12/24

تاريخ القبول: 2021/09/29

تاريخ الارسال: 2021/05/19

**ملخص:** في علاقات العالم لما بعد الحرب الباردة، ظهر الاعتقاد بأن الإقليمية تفقد مكانتها نظرا للاتجاه نحو المزيد من تحرير للمبادلات الاقتصادية، وذلك على النطاق العالمي، ولكن الإنجازات على مستوى المسارات التعاونية في مختلف المناطق الجغرافية، سرعان ما بينت أهميتها للنظام الاقتصادي كما للنظام السياسي العالمي. لم يترك تفكيك الحدود، ومفاوضات تجديد أسس النظامين العالميين المالي والنقدي، وغيرها من التطورات آثار سلبية على مسارات النظم الإقليمية، بل كانت هذه التطورات، ومن أجل تسوية الخلافات الحادة بين القوى الكبرى، في حاجة واضحة الى دعم من قبل المسارات الإقليمية. وفي تطور أكبر أصبحت الإقليمية محرك تطور اقتصاديات قائمة في النظام، حيث تعتمد على الفوائض المالية التي تحققها الإقليمية، لتسوية عجز موازين مدفوعاتها، وهذه عناصر تعمل كمحرك رئيسي في الحفاظ على مكانة الاقتصاد القيادي في النظام العالمي.

**الكلمات المفتاحية:** الإقليمية؛ مسار التكامل؛ النظام المعولم؛ الاعتماد المتبادل الاقتصادي؛ الاعتماد المتبادل الأمني.

**Abstract:** In the international relations of the post-cold war, has risen an opinion among thinkers, that regionalism is being overridden because of the increasing in borders dismantling, and trade liberalization on global level.

However, the implications engaged by the states members of regional integration processes, elucidated that an unprecedented importance for the global system in its political and economic basements. The effects of the revised institutions of world economic order had nothing disadvantageous. In opposite it has increased the importance of regional processes to the global system, in terms of conflict resolution, and revising the financial and monetary regimes globally. The system relied on regional institutions to be reconstructed. On another hand, the regional integration processes have become the essential driver of the leading economies role in international economy. This has been manifested in a very high level of interdependency between regions and the global world politics.

**key words:** regionalism; regional integration process; economic interdependence; security interdependence; globalized system.

## - مقدمة:

تتجدد الأطروحات النظرية حول أهمية الدراسات الإقليمية في العلاقات الدولية. وبعد الانهيار بالنجاحات متعددة الأبعاد لبعض مساراتها، على غرار النموذج الأوربي، تظهر بعض الروافد ناقلة الاضطراب في هذه المسارات، لتطرح من جديد النقاش حول الأهمية التي ماتزال الإقليمية تترى عليها، لدرجة يعتقد فيها بعض الباحثين بأن هذه المسارات تضحل سواء بانتشار التحرير عالمي النطاق، أو لأسباب تخص تلك المسارات بحد ذاتها، كالتطرف في مواقف اليمين ضدها، أو الأزمات المالية التي واجهتها. في حين اعتبرت لدى آخرين انما هي مجرد أزمات تضع المسار أمام اختبار الأداء، وتغذيه بمكتسب يعرف بالتعلم من المسار، وهو يتضمن القدرة على تجاوز الصعوبات.

من مثل تلك المكتسبات، الاستعداد وفق مؤسسة معينة، للتعامل مع التوترات الناجمة عن أزمات أمنية، هجرة، تنامي الأيديولوجيات اليمينية، ونسبة أخرى ناجمة عن تأثير الصراع العالمي-الدولي. من جهة تأصيل نظري في التحليل، لم ترق الإقليمية لعدد من منظري العلاقات الدولية، الذين تهيمن على تحليلاتهم فكرة النظام، الذي يبقى المستوى الوحيد للتفاعل (والتزوسينجر). بيد أن المستوى الاقليمي فرض نفسه على التنظير، وبين قدرته على التحليل، وتجلي واضحاً في أطروحات الوظيفية الجديدة، ومدرسة كوبنهاغن الأمنية، ثم من بعدهم المؤسساتية، وما بين-حكومية، ذلك لغزارة التفاعل القائم إقليمي، وتأثيره الكلي (على النظام الدولي)، بمعنى أدائه دور (الدرايفر) الناقل للمساومة، والتبادلات من شكل ((endogenous والأخرى (exogenous).

من جهة أخرى تقوى تأثير الإقليمية، من خلال توزيع التوتر الممركز بين القوى المهيمنة في النظام، وان كان مسارها تحت رعاية وتدعيم من القوى المهيمنة نفسها، بحسب ما تمليه رؤاها ومصالحها الجيوستراتيجية. على غرار ذلك كان سلوك الولايات المتحدة في أوروبا الغربية، وجنوب شرق اسيا، وكذلك كان سلوك الصين وروسيا، وجنوب افريقيا ونيجيروا في افريقيا، ومنطقة غرب افريقيا. عموماً بنهاية الحرب العالمية الثانية، انتقل العالم الى حقبة الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي، يهمننا هذا من باب أن البحث عن السلام العالمي، عن طريق الحرب قد جر الدمار، والتقهر الاقتصادي لمختلف القوى التي كانت تريد إطالة أمد السلام، وأن السلام العالمي كقضية تنظير سوف تشغل كثيراً اهتمام الباحثين، وهذا على الرغم من هيمنة أطروحات الواقعية في تلك الفترة، وكتابات والتز، عن الحرب والدولة، وطبيعة النظام الدولي.

بيد أن تلك الهيمنة الفكرية للواقعية لم تمنع فريقاً من أنصار الاعتماد المتبادل، والاقتصاد السياسي الدولي، من محاولة تقديم تصورات عن الصيغ، والفرص الممكنة للسلام العالمي، على غرار أطروحات ميتزاني، وأصحاب الفدرالية، كيوهان وناي، سترانج وولبن. مع أن الصورة الموروثة عن الحرب الكبرى، كانت سلسلة الانهيارات الاقتصادية، بانهيار الصناعات الأوروبية، والانهيارات المالية، بانهيار الأسواق الأوروبية. وان الأمل في قدرة النظام الأوروبي-العالمي، على الديناميكية، وإنتاج الرفاه من جديد، في الحقيقة

ستكون مناقضة لأطروحة ميثرائي، وستهتم بالإقليمية، ذلك أن النظم الفرعية من النظام العالمي، لطالما كان لها تأثيرا بالغ الأثر على توازناته، اتجاهاته، نموه، ومختلف شؤونه في العموم.

#### تحديد المشكلة:

ان كون البحث عن السلام من خلال توثيق التعاون داخل الأقاليم الجغرافية، من صميم اهتمام متدرسي الإقليمية، ثم الدول من بعدهم، لم يمنع من الاهتمام بالتبادل الاقتصادي، وخلق الاعتماد المتبادل الاقتصادي، كما الأمني، بين وحدات الإقليم، الأمر الذي أنتج في مسارات تعاون مختلفة، نمطا خاصا للعلاقة بين الأمن والمصالح الاقتصادية، تعد من قبيل الاعتماد المتبادل بين الأمن والاقتصاد، في سكتين متوازيتين، يعملان على مستوى الإقليمية، ومستوى النظام العالمي، وهذا يكاد يكون معطى خاصا وفترته الإقليمية.

عليه ما مدى الاعتماد المتبادل بين مسارات التعاون الإقليمي، والنظام المتسم بعمولة عملياته الاقتصادية والأمنية؟ ما مدى استجابة الإقليمية لأزمات النظام العالمي الاقتصادية والأمنية؟

#### الفرضيات

لقد خلق في مسارات التعاون الإقليمي نمط من الاعتماد المتبادل بين الأمن والاقتصاد، هذه العلاقة مكنت من تكريس السلم إقليمي.

ان الاعتماد المتبادل بين الأمن والاقتصاد الناتج عن الإقليمية، قد كان محوريا في تدعيم السلام العالمي.

#### المناهج

موضوع الإقليمية اهتم به فريق من المنظرين في مرحلة كانت لا تقبل غير أطروحات الواقعية كفلسفة ومنهج للتحليل في العلاقات الدولية، وقد بدت الإقليمية غريبة في حقبتها، وكذلك منهجها، لقد انطلقت كمدرسة بحث وتنظير، من المد المثالي الساعي الى السلام العالمي، ولكن من خلال المسارات الإقليمية. عليه فان تركيب منهج للبحث في الموضوع، ليس هينا، ويمكن توصيله انطلاقا من الجمع بين خطوات المنهج التاريخي، والمنهج الوظيفي الذي قدم أطرا لها الكثير من الإنجازات في حقل العلاقات الدولية، كما لا يمكن اهمال خطوات البحث العلمي لنظرية العلاقات الدولية، مقارنة الاعتماد المتبادل، والاقتصاد السياسي الدولي، حيث بجانبه تتضح أهمية اختيار الدول لما تلمسه من عائدات تعاونها الاقتصادي، في مقابل تخليها عن خيارات أخرى، قد تكون مكلفة. وموضوع الإقليمية، متعدد المشارب والانتماء، فهو قد عرف كثيرا من المدارس المكونة له.

وقد جاء الاهتمام بالإقليمية، في المرحلة الراهنة لكون الإشكالات المطروحة أمامها جد لافتة، فعندما ننظر في التحديات الأمنية والاقتصادية لعدة مسارات إقليمية، نجد ما يبعث على التخوف من إمكانية حدوث انفجارات، أو اضطرابات تمس بالأمن على المستوى العالمي، فكثير منها يندرز بقدرته على زعزعة الاستقرار إقليميا وعالميا، كما أن تسوية نزاعات التجارة، والشؤون الاجتماعية التي كثيرا ما جرت عملا دبلوماسيا إقليميا، تجد أسس هذه التسوية في مؤسسات الإقليمية، ومجملها يتضح عودة الأهمية في

ضرورة الإقليمية للتوازن العالمي، وضرورة النظام العالمي في دعم تطور النظم الإقليمية. وللوصول الى هذه الأهداف تم تقسيم العمل الى مجموعة المحاور كما يلي:

**المحور الأول: المقاربة المعرفية للإقليمية:** وفيها نستمد موقف مختلف المدارس التي نظرت للإقليمية، ووضعها في درجة الأهمية التي تستحق، من بين مداخل التحليل في حقل العلاقات الدولية.

**المحور الثاني: الاعتماد المتبادل الاقتصاد-الامن على المستوى الإقليمي:** يحلل هذا المحور طبيعة العلاقات القائمة داخل المناطق الجغرافية، بين عاملين هامين للربط والتكامل وهما الاقتصاد والأمن، وبالتالي درجة نجاح وتطور أية إقليمية، فهي رهينة للعلاقة اقتصاد أمن.

**المحور الثالث: الاعتماد الأمني المتبادل إقليم-نظام عالمي:** نبرز فيه علاقة الاعتماد المتبادل الأمني بين الإقليم ومركز النظام، فالتوتر ينتقل من الإقليم الى المركز، كما ينتقل بالاتجاه المعاكس. كان لدرجة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي المحققة في مسارات تكامل إقليمي، دورا مباشرا في تدعيم مستويات الرفاه الاقتصادي على المستوى العالمي، كما كان مركز النظام في أمس الحاجة لمساهمة المسارات الإقليمية في حل الأزمات العالمية، على غرار الأزمة الاقتصادية-المالية لسنة 2008.

## 1. المحور الأول: المقاربة المعرفية للإقليمية

يزخر حقل العلاقات الدولية بأطروحات لا تقبل سوى مستوى النظام الكلي، والتحليل عندها لا يقبل سوى الدولة كوحدة أساسية، كان ذلك منجى والتز ومتمدسو الواقعية، لكن سينجر كان السباق الى التأكيد على أهمية التغيرات الإقليمية وتأثيرها في عمل النظام، ويكون ذلك في جميع العوامل الأمنية، الاقتصادية، الأيديولوجية، وشؤون الحرب والسلام، ويطرح هذا المنطلق، ضرورة التعرف على أهمية العلاقة القائمة بين النظام والإقليم، وأية درجة من الاعتماد المتبادل القائمة بينهما، وقد خاض المنظرون ذلك بالرغم من قوة الصعوبات الفكرية، والمنهجية التي واجهوها.

### 1.1 منهج التحليل عند متمدرسي الإقليمية:

في سعي نحو تحديد العوامل الرئيسية في تعريف الإقليمية، نجد عدة مدارس ضمن الليبرالية الغربية، وان تباينت بعض العوامل بهم، الا أن هناك أربعا منها محل اجماع المفكرين، وبالبحث وجدنا ضرورة توفر هذه العناصر، حتى يتم الاعتراف بمنطقة ما على أنها جغرافيا "إقليمية".

لقد تباينت أطروحات التنظير فيما يتعلق بالعناصر الأساسية الواجب اعتمادها في تحديد منطقة إقليمية، وما إذا كانت الجغرافيا وحدها كافية في التحديد، أم أن النظام على مستوى المركز له أيضا اسهامه في هذا التحديد، وهل المنطقة الإقليمية دائمة، أم مرتبطة بالحدث، وتنتهي بتغيرات تحدث في مستوى النظام.

أ- اهتم بروس رأست Bruce russet، بدراسة الإقليمية، وقدم محاولاته التعريفية، وحدد خمسة معايير لذلك، تمثلت في التجانس الثقافي، التقارب الجغرافي، المؤسسات السياسية، وجود الاعتماد المتبادل الاقتصادي، تجانس المواقف السياسية والسلوك الخارجي (Katzenstein, 1996).

ب- كان لنيومان p. Newman مساهمة في تعريف العوامل الضرورية، لقيام الإقليمية، ووجه بأنها تكمن في مجموعة الأفكار، والديناميكيات التي تسبب التغير في إقليم جغرافي، وتشكل محور ترابط للدول المكونة له، كما أنها ديناميكية في تحريك الاعتماد المتبادل بمختلف المستويات (Katzenstein, 1996).

ت- توضح أطروحات الوظيفية لدى كل من كارل دويتش، أرنست هاس، وآخرون أن اختيارات الدول نحو التعاون وبناء السلام في منطقة إقليمية، والناجمة عن الشعور المشترك بالهوية والانتماء، تنظم تفاعلات قيمية وكيفية، تزيد من التوجه نحو مؤسسة تلك التفاعلات والتي بدورها ستؤثر على النظام الدولي، ويعبر ذلك في مجمله عن رغبة جماعية، في منطقة جغرافية، بمختلف مجالات مصالح الدول. ويؤدي ذلك في مسار تعاوني لتسوية النزاعات والتفاوض حول شؤون الأمن والسياسات الخارجية (Hurrell, 1995).

ث- تساهم التفاعلات المجتمعية، البحث عن الجماعة الأمنية، في خلق الأمن الإقليمي، تشمل تلك التفاعلات أنواعا متعددة من التدفقات، وتغذي الاتصالات الناجمة عنها مسار الجماعة في خلق سياستها الأمنية الإقليمية، وهو مسار تبادلات اقتصادية، اجتماعية وثقافية، وهي بذلك تشكل أطارا مهما من الناحية العلمية، كونه نتاج نظريات مفسرة، لمختلف الظواهر في العلاقات الدولية (Regionalism as an Approach to International Order: a Conceptual Overview, 1979).

ج- من جهتهما قام كنتوري وشبيغل Luis J. Cantori، Steven I. Spiegel في دراستهما عن الإقليمية، قاما بتحديد العناصر الرئيسية في تكوين المنطقة الإقليمية، فهي عدد من الدول التي تشترك في الجوار، يوجد بينها روابط اثنائية لغوية، روابط اجتماعية وتاريخية، وهذه الروابط تشكل الشعور بالهوية الإقليمية المشتركة، كما أن هذا الشعور يزداد بمواقف القوى خارج الإقليم، أي أن حالات العداء الخارجية يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الإحساس بالتضامن داخل المنطقة الإقليمية (Katzenstein, 1996).

لمرحلة كلاسيكية كانت الإقليمية تدرس كموضوع من موضوعات التكامل الإقليمي، أو مسار من مسارات التعاون، أو كمحاولة لدراسة مختلف المتغيرات القادمة من المناطق نحو المركز في النظام الدولي، ولكن تطور العلاقات الدولية، وتزايد تعقيداتها على مستوى مركز النظام، يبدو أن الإقليمية تتبلور بمصطلحات أكثر استقلالية، وأكثر وضوحا في تجسيد السياسة العالمية، بل وتوجيه مختلف القضايا على نحو من تعدد الأقطاب، ويظهر ذلك في المؤسسات متعددة الأطراف، التي تنشأ إقليميا لتسوية الخلافات والنزاعات الناجمة، عن الأمن والتجارة. عليه واعتمادا على المنهج الذي تتسق فيه الإقليمية، كنسق سياسي واقتصادي، فهي مؤسسة فاعلة في تغيير السياسة العالمية (MULLER, 2004).

من أجل نجاح الإقليمية في التعبير عن سياسات، أو هويات فرعية، ينبغي توفر مجموعة من الشروط، وتتمحور حول الإدراك المشترك في وحدتين فما أكثر، للهوية والانتماء الجغرافي، كما ضرورة وجود انتظام وتكاثف في المبادلات، فضلا عن الانسجام في عناصر الثقافة والعقائد، كما أن تفاعلاتها الخاصة بها تحدث باستقلالية نسبية عن النظام الدولي، حيث يكون لها القدرة في فرض الاعتراف الدولي بمسارها ذو الخصائص المميزة (Katzenstein, 1996).

لقد سعت الإقليمية في موجتها الكلاسيكية إلى القليل من تبعية الأطراف إلى المركز، في مسعى نحو التملص من التبعات المكلفة لأعباء علاقات دولية-عالمية، تتميز بالتعقيد وعدم اليقين، بل وطلبات مناقضة للمصالح القومية، الاقتصادية والسياسية والأمنية، حيث لا تتمكن القوى الصغرى من اجادة اللعبة مع القوى الكبرى والعظمى، ولكنها بالتعاون في مسارها الإقليمي، تصبح في مستوى أعلى للتفاوض مع المركز (Katzenstein, 1996).

كما أنها المنظرين وجهوا بضرورة التخلص من الفوارق الاقتصادية داخل الإقليم، وتوزيع الموارد وتقسيم العمل، وهذا عن طريق السوق المشتركة، أو السوق الواحدة، أو منطقة التجارة الحرة الإقليمية، حيث المكاسب والعائدات موزعة، بالصورة التي تجعل كل الوحدات المشاركة، تحقق أهدافها، وهنا الحديث على المكاسب ليست فقط المادية، الاقتصادية منها مثلا، لكن أساسا الأمنية والقيمة الأخرى (MULLER, 2004).

## 2.1 الموجة الثانية من الإقليمية

في الموجة الأولى شهد العالم انتشارا واسعا لمحاولات التعاون داخل المناطق الاقليمية، وكانت القارات الخمس قد عرفت منذ نهاية الخمسينات عدة مسارات في أربا الغربية، وأمريكا الوسطى، وأمريكا الجنوبية، وفي أفريقيا واسيا. وكانت معطيات النظام الدولي وطبيعته الممثلة في حدة الاستقطاب، ومخاطر العدوانية المرافقة له، كانت هي القوة المحركة لسلوك الإقليمية لتلك المرحلة، حيث أن الخوف من الاجتياح، والهواجس العدوان والتحديات الوجودية، كانت دافعا قويا، لذلك فقد وجد التعاون ليس فحسب في المبادلات الاقتصادية، وانما قد سائر السياسات العليا، دون أية أرضية مادية كما في الموجة الثانية، حيث اعتبرت هذه الميزة كسياسة إقليمية لردع عدوانية النظام الدولي، وحيث لم تؤخذ مصالحها في اعتبارات تأسيس النظام، سواء المؤسسات الاقتصادية أو السياسية، والدفاع المشترك ضد تهديداته الأمنية المباشرة على المناطق الجغرافية (MATSUSHITA, 2000).

في الموجة الثانية عندما تنتهي معطيات نظام القطبية الثنائية، يحدث الانفراج الذي يرافقه تسارع في المناطق الإقليمية لمزيد من التعاون وإزالة العقبات امام تدفق المبادلات من جميع أصناف الإنتاج المادي وغير المادي، وسيكون ذلك التسارع منهجيا، منظما وأكثر ديناميكية من الموجة الأولى، حيث أن المناطق الإقليمية، تكون قد تلقت تغذية ارجاعية، من مسارات الموجة الأولى، حيث قفزت التجربة الأوروبية إلى مستوى السياسات العليا، وبدأت وضع مؤسسات السياسة الأمنية والخارجية المشتركة، وكان مسار

الأسبان قد عمل على توفير جميع الشروط للاندماج الاقتصادي، وتوحيد السياسات المالية والتجارية، وبداية مفاوضات النظام العالمي، في إطار مفاوضات التجارة الدولية، و مفاوضات اصلاح النظم المالية والنقدية الدولية (Bendiek, 2017).

من جهة أخرى شهدت الموجة الثانية، في تزامن مع انهيار الاتحاد السوفياتي، شهدت ثراء في التنظير للإقليمية، حيث جذبت مسارات التعاون الإقليمي، اهتمام النقيب الأكبر من المفكرين، والباحثين في مجال العلاقات الدولية، وبذلك فقد تخطت "الإقليمية" ليس فحسب تلك الأطروحات المناهضة لها، ولكن أكدت على جدارتها في التحليل، وصدقية وعلمية منهج تحليلها، بل وكشفت عن عبقرية فذة لدى منظريها، حيث أن الدول في مختلف المناطق راحت تستنسخ المسار الأوربي، كمسار منظر له، ولد تحت أعين المنهج الوظيفي، ومراقبة مداخل أخرى (Milner, 1999).

إذا كانت طبيعة النظام الدولي في الموجة الأولى قد دفعت الدول في الأقاليم، الى التنسيق في مستوى السياسات العليا، لردع العدوان، فان الموجة الثانية اتسمت بنزوع نحو الارتباط أكثر بالنظام الدولي-العالمي، حيث أنه وبالرغم من لمس ثمار التعاون إقليمياً، إلا أن الحفاظ على تلك العائدات يتطلب الدخول الى الأسواق العالمية، وتظهر الحاجة الماسة لدى جميع التكتلات الإقليمية، الى العلاقات التعاونية، مع القوى الرئيسية في الأسواق المالية، والقوى المهيمنة على التكنولوجيا، وهو ما طرح ديناميكية باتجاهين. فالإقليمية تزيد من الاندماج المحلي، وتزيل الحواجز والحدود، بينما على المستوى العالمي تكثف من علاقاتها ارتباطها بالأسواق العالمية (Katzenstein, 1996).

لقد كان لتعاظم أهمية العامل الاقتصادي في السياسات الخارجية للدول، وزيادة دور الشركات متعددة الجنسية، أو ما تعرف بالوحدات العابرة للجنسية، وتساعد دور الدبلوماسية الاقتصادية، مع ظهور منهج التحليل الذي درس التأثير على تركه الفعاليات الاقتصادية، على مجرى العلاقات الدولية، فيما عرف بالاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، مع تحليلات سترانج، وجلبن غيرهم (Gilpin, 1987).

## 2. الاعتماد المتبادل بين الإقليمية والنظام الدولي-العالمي

مكنّت الإقليمية الدول من قدرات التفاوض، واكتساب الخبرات التجارية، وبناء العلاقات مع الوحدات التي تمتلك الولج السهل الى الأسواق العالمية، سواء الإنتاجية أو المالية، وكذلك الحصول على مستويات من التكنولوجيا، للرفع من تنافسية منتجاتها، وهي مواضيع تم التفاوض بشأنها على المستوى الإقليمي كما على المستوى العالمي. ونظراً لتسارع المبادلات من حيث الحجم والنوع (خدمات، سلع، رؤوس أموال، أفراد)، فقد خلقت هذه التفاعلات مستويات عميقة من الاعتماد المتبادل بين النظام مركزيًا، والأطراف ممثلة في الإقليمية، وتطورت هذه العلاقات الى مستويات من الترابط لم يعد معها أهمية للمركز دون الأطراف، وانما تساوي في القوة بين المركز والأطراف، الأمر المعروف على أنه اعتماد متبادل معقد.

### 1.2 الاعتماد المتبادل الاقتصادي

إثر أطروحات كيوهان وجوزيف ناي حول الاعتماد المتبادل، وتعريفهما له بصيغة واضحة أن هناك فواعل مؤثرة على السياسات الخارجية للدول، "الاعتماد المتبادل في السياسة العالمية، يشير الى حالة متميزة

بالتأثير المتبادل، بين الدول، أو بين الفاعلين داخل الدول" (nye r. o., 1978) وانعكاساته على السياسة الدولية، بات من الموضوعات المركزية، الاهتمام بنسيج العلاقات الناشئة، عن المبادلات الاقتصادية، ودور السوق في توطيد علاقات الدول بعضها ببعض، وفي دراسات الليبرالية استحوذ الاهتمام على دور الفاعلين العابرين للقومية أمام الدولة، وحيث هذه هي عوامل الاعتماد المتبادل، فقد نتج عنها تحول عميق في طبيعة العلاقات الدولية، وذلك مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة. لقد أصبحت أجنحة القوة العسكرية التقليدية، مركزة حول دور الفاعلين الجدد، ومهتمة بالبحث عن نظام أمني عالمي، ملائم للمصالح الاقتصادية التي نسجها الاعتماد المتبادل. لقد تبلورت قناعة جديدة لدى القوى الكبرى كما الصغرى، متمحورة حول أن السعي إلى كسب قوة حقيقية، ليس امتلاك ترسانة أسلحة متطورة، أو بناء القواعد العسكرية، مالم يرافق ذلك الحصول على نصيب مهم في شبكة العلاقات الاقتصادية التي يبنها الاعتماد المتبادل الاقتصادي الإقليمي، وأن بناء هذه القوة يكمن في قوة اقتصادية مؤسسة على التكنولوجيا والتنافسية، وهذه لا يمكن اكتسابها فقط بالقدرات الذاتية، بل عبر نسيج التعاون الاقتصادي الإقليمي (Rana, 2015).

توفر الإقليمية أرضية منظمة لمؤسسات تعاون اقتصادي، وسياسي وأمني، هذه الأرضية المؤسسة ساهمت بفعالية في تسوية النزاعات، وتذليل الصعوبات التي يواجهها النظام الاقتصادي الدولي-العالمي، فعن طريق مؤسسات مسارات التعاون الإقليمي، كانت المفاوضات تتجه إلى التوافق، وتتجنب التعارض في ظل المفاوضات متعددة الأطراف، حينما تفاوض الدول بمفردها، في حين في فترة تأسيس الأقاليم، تتفاوض الدول جماعة، وأدى ذلك إلى تذليل عقبات مفاوضات منظمة التجارة العالمية، حينما كانت تطرح قضايا كانت لتعصف بنظام التبادل العالمي. ويمكن لمسار مفاوضات منظمة التجارة العالمية، في جميع جولاتها الشهيرة، وما تعلق بأسس النظام النقدي، فإن الكتل الإقليمية كانت قد حسمت مواقفها، ودخلت المفاوضات برؤية موحدة، وكلمة واحدة لكل كتلة، وهو الأمر الذي جعل النظام التجاري قادرا على التوصل إلى الاتفاقات حول مختلف المواضيع النزاعية (Suranovic, 2010).

إن المصالح المنتجة من التعاون الإقليمي، هي محققة للقناعة عند أعضاء هذا المسار الإقليمي أو ذاك، بأنه لا يمكن تحقيقها بوسائل أخرى، ومهما كانت درجة التكامل في المسارات الإقليمية، تولد هذه القناعة دوما الرغبة في مزيد من تنسيق السياسات التجارية، المالية والاقتصادية في العموم، ويصبح منتوج التعاون الإقليمي، أساسا في بناء نظام دولي تعاوني، يوفر شروط الرفاه الاجتماعي، ويدعم السلم، كقضايا في صميم اهتمام الدول، الأمر الذي يظهر في مسار الاعتماد المتبادل الاقتصادي بين الإقليم والنظام الاقتصادي الدولي-العالمي (Suranovic, 2010).

تمكن التبادلات الاقتصادية الإقليمية من اكتساب الأسواق مهارات فعالية أكبر في ظل اتفاقات التعاون، كما تجعل التكاليف موزعة، وهي بيئة محركة لمستويات أعلى من النمو، والأهم من ذلك، هي بيئة تؤسس لتكامل عالمي النطاق، حيث نجد أن مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي، في تقاريرها تعترف بهذه الميزة الحاصلة من الإقليمية، وحيث درجة المؤسسة تكمن القدرات الإقليمية المكتسبة، في جانب تفعيل السياسات، من أجل تصحيح الثغرات الناجمة عن توزيع غير منتظم للعوائد، بمعنى إذا لم تكن العوائد

موزعة على جميع الأعضاء بنحو عادل، فإن درجة المؤسسة مسؤولة عن تفعيل السياسات، بغرض التقليل من النتائج السلبية، وإبقاء المسار الإقليمي، غير اقصائي، شاملا و معاشا اجتماعيا، مسار اتخاذ القرار فيه متأصلا، لا يتزعزع بمجرد أزمات غير كامنة، وانما أزماته تتميز بكونها أزمات ظاهرة، مثل نسبية قياس العوائد على الأعضاء (Ruta., 2020).

تعتمد الأسواق في المركز على منتجات المناطق الإقليمية، فهي مهيكله باتفاقات تجارة حرة، أو مناطق تجارة حرة، أو سوق موحدة، ونجد أن الاقتصاديات المتقدمة التي يشار إليها عادة بأنها القائد للاقتصاد العالمي، تعتمد في تمويلها بأنواع من السلع والخدمات، على تبادلاتها مع المناطق الإقليمية، مثلما هو الشأن في تجارة الولايات المتحدة مع جماعة الآسيان، وكانت نتيجته، أن خلقت درجة عالية من الترابط، يتضح فيها أن النمو والازدهار في مناطق معينة، متوقف على صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة (Foxley, 2010). في سياق مع ذلك يعتمد النظام الاقتصادي العالمي، على نسقية المؤسسات التي تم وضعها إقليميا. تطرح مبادلات التجارة العالمية، مستويات متدرجة من النزاعات في حداثها، بين مختلف الأطراف، وتقدم هذه النسقية لمؤسسات الإقليمية، أدوات فعالة في تمكين المركز من التوصل إلى تفاهمات. (Foxley, 2010). ومن جهة أخرى يعتمد الاقتصاد العالمي ومراكز الأسواق المالية فيه تحديدا، وكذلك الوحدات المتخصصة في التكنولوجيا المتقدمة، على الأسواق الموحدة التي أنشئتها المسارات الإقليمية. لقد أصبحت الولايات المتحدة كالاقتصاد قيادي، أول متعامل مالي، وتجاري لجماعة الآسيان، وهي تحتفظ بهذه المرتبة منذ بداية الألفية الجديدة إلى يومنا هذا، ويحتل الآسيان بذلك مرتبة المتعامل الرابع للاقتصاد الأمريكي. هذه المتغيرات أساسية في تحليل العلاقة القائمة بين الإقليمية، والنظام الاقتصادي الدولي، ومن الطبيعي أنها تحتاج إلى دراسات امبيريقية لتأكيداتها، وهو ما لا يمكن حصره في مقال واحد.

قامت عديد من المسارات الإقليمية، بتطوير نظمها المالية، وتوفير الشروط اللازمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، على اعتباره أحد أهم محركات التحول والتكامل الاقتصادي، و دوره في خلق شبكات الإنتاج المتأقلمة، وأصبحت مناطق مثل الميركوسور (MERCOSUR)، والآسيان (ASEAN)، وآسيان+6 (AESAN+6)، والأبيك (APEC)، مناطق جذب قوية، وأسواق ازدهار الأعمال بين الاقتصاديات القائمة (المركز)، والاقتصاديات الناشئة (الأقاليم)، وهذه العلاقة مميزة في تاريخ العلاقات الدولية، حيث قلما تصل الدول في مبادلاتها إلى مستوى الثقة في أداء مؤسسات الإقليم، ويتعدى ذلك إلى خلق ثقة رؤوس الأموال الضخمة في هذه النسقية الإقليمية المؤسسة (MULLER, 2004)، بل والأكثر إبهارا هو أن تصبح المتغيرات المكونة للعامل الاقتصادي، هي الأساسية في تحديد علاقات العالم لما بعد الحرب الباردة، وأن يكون لها قدرة على انتاج الاعتماد المتبادل بين مركز قائد وطرف محيطي، بمصطلحات النظام السياسي الدولي.

تتعدد صور الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الإقليمية والنظام الدولي، حيث نجد صورة أخرى مهمة لهذه العلاقة، وتظهر جليا في اعتماد حالات العجز المالي في اقتصاديات المركز، على الفوائض المالية المحققة

في أسواق المسارات الإقليمية، حيث تعتمد الولايات المتحدة في نسبة كبيرة، على الفائض المالي، الذي يحققه الأسيان في تمويل عجز ميزانيتها الفدرالية.

كان لأحد مسارات الإقليمية، بفعل الإنجازات المحققة، أن تكاثفت شبكة الاعتماد المتبادل التي أنشئها إلى درجة امتلاك مقومات انسحاب في القوة، والتحول إلى مركز الثقل في النظام الاقتصادي العالمي، حيث يمثل مسار الأسيان مركز هذا النظام، وبالنظر إلى اتفاقاته مع المجموعات الإقليمية مثل، (ASEAN+6)، التي تضم الصين، اليابان، الهند، كوريا الجنوبية، أستراليا، ونيوزيلندا، ثم صيغة APEC، حيث دول مع مؤسسات الأسيان تمثل مركزها، وبوجود القوى الاقتصادية كالصين، والولايات المتحدة، واليابان، روسيا الفدرالية، وحيث تعتمد التعاون الاقتصادي، سبيلا لتحقيق الرفاه للمنطقة، وكل ما وصلت إليه يظهر في تفاهات عمل، وفق مسار اتخاذ قرار يعتمد الاجماع، والرضا الذاتي من قبل الأعضاء (Weixing, 2013).

## 2.2. الاعتماد المتبادل الأمني: إقليمية-نظام دولي:

بين الأمن العالمي، والأمن الإقليمي ارتباطات، كما في الاعتماد المتبادل الاقتصادي، ويدخل هذا العنصر ضمن حقل اهتمام بالغ الأهمية لدى منظري العلاقات الدولية عموما، والمهتمين بالإقليمية تحديدا. يحتوي موضوع دراسة الاقتصاد السياسي الدولي والأمن الدولي، على بعد يرتبط بالإقليمية، ولا يمكن استبعاد البعد الإقليمي للأمن العالمي، وهذا للتأثير البين لذي يلعبه البعد الإقليمي، في السياسة الدولية في الوقت الراهن.

في دراسة الأمن العالمي، ينبغي تحديد ما ذا تعني منطقة إقليمية لهذا الأمن، وحالة التهديد عادة ما تتطلب الإجراءات اللازمة لإزالتها، وبما أنها ذات أبعاد عالمية، فإن مواجهتها أيضا تتطلب إجراءات عالمية، وبالمقابل لدى مسارات التكامل، منتجات متعلقة بالسياسة الأمنية الإقليمية، ولها أرضيتها المؤسسة، وهي تتغذى ومدعومة، من القوة الاقتصادية المكتسبة بفعل التكامل. وقد لاحظ الباحثون وفق مختلف المناهج، ومن بينها الدراسات الامبيريقية (Kelly, 2007)، وفي غضون الخمسة عشر سنة الماضية، أن هناك تزايدا في درجات التماسك داخل المناطق الإقليمية، كما يوجد اهتمام متزايد لدى هذه المسارات بشؤون الأمن والدفاع، والبحث في قدرات التهديد الممكن كموتنها، من قبل دول مفردة، أو جماعة دول، أو من النظام العالمي، أو من فاعلين غير الدولة.

ويدفع التحليل في هذا العنصر إلى بحث المسارين المتسارعين، نظام يزداد عولمة، وذلك في جميع مستويات التفاعل، وإقليمية تزداد ترابطا وانتشارا مستويات السياسات الدنيا إلى السياسات العليا، ومن ضمن هذا الانتشار، كونها تنقل نشاطاتها إلى المستوى الأمني، يسود الاعتقاد لدى البعض (Fawcett, 2010)، بأن شؤون الأمن العالمية، قد تم أقلمتها، بمعنى اعطاءها البعد الإقليمي بالنظر لقدرة الأقاليم على التعامل معها، وأن هنا تكمن علاقة اعتماد متبادل في الشأن الأمني، بين المسار المعولم، والمسار الإقليمي، وأن التهديدات يمكن تحديدها والتعامل معها أيضا إقليميا، ويظهر هذا مزدوجا في سياسات الدول الأمنية، كما في هيمنته على موضوعات البحث عند المفكرين، ومراكز البحث (Fawcett, 2010).

يوضح هذا الطرح أن أقلمة الأمن تتضح في اتجاهين، حيث يظهر الأول أن التهديد يمكن أن يكون إقليمي المصدر، وأن السياسة الأمنية لإزالته، تكون كذلك إقليمية، والاتجاه الثاني يرى أن بعض التهديدات إنما هي متدفقة من النظام العالمي، باتجاه المناطق، مثل حالات اللاتوازن الناجمة عن تراجع القوى الكبرى، وأن مواجهتها تعتمد على التعاون، مثل إطار منظمة الأمم المتحدة. وقد أثبتت التجربة العملية، عدم قدرة الإجراءات المتخذة في الإطار الجماعي لمنظمة الأمم المتحدة، على تسوية نزاعات، سببت تدهورا أمنيا دراماتيكيا على المستوى الإقليمي، نظرا لعدم اخذها بعين الاعتبار تفضيل الدور الإقليمي، على التدخل العالمي. ومن خلال حالات التدخل في افريقيا، في منطقة البحيرات العظمى ابان الحرب الأهلية، وكذلك منطقة غرب افريقيا، اتضحت الحاجة الماسة لمؤسسة البعد الإقليمي للأمن العالمي، وعدم فعالية الإجراءات العالمية لوحدها (Nowrojee).

تبقى أطروحات منظري الاعتماد المتبادل، مركزية في تحليل هذا الجانب، فقد بين كل من ناي وكيوهان أهمية التعاون الي يلمس عائدها ماديا، بالنسبة لاختيارات الدول، وهذا ينطبق على الاختيارات الأمنية العسكرية، كما على الاختيارات الاقتصادية، في سياق جملة أهداف تلتقي عند ضرورة تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعب، ولما كانت الاختيارات تتموقع بجانب التعاون وليس الحرب، فتأثير التبادلات الاقتصادية، على التخفيف من عدد النزاعات، والتهديدات ذات الطبيعة الأمنية، قد اتضح كمحدد في سياسات الدول الخارجية، وهكذا بفعل الإقليمية، تم النزوح من الطبيعة الاستقطابية للنظام الدولي، الى تخفيف العسكرية، ومن النزاعات الأيديولوجية، الى نزاعات المال والتجارة، والتنافس على الأسواق، كطبيعة مهيمنة على النظام المعولم (Fawcett، 2010).

تتسم النزعة التعاونية في العامل الاقتصادي، بكونها وحسب التحليل الوظيفي، قادرة على نقل التعاون الى مستوى الشؤون الأمنية، يعمل الانتشار الوظيفي على خلق المؤسسات التي يحتاجها المسار الإقليمي، من أجل بناء السياسة الأمنية الإقليمية، وهي دافع كامن من الشعور بالانتماء الى الجماعة الإقليمية، وبعملية خلق المؤسسات التي تعبر عن هذا الشعور، ونلاحظ هذا في لقوة الخاصة للتدخل عبر المناطق في كل مسار إقليمي، و اجندتها كانت متنوعة بين منع نشوب النزاعات، حفظ السلام، تسوية النزاعات، مراقبة التسليح، منع الانتشار النووي، وغيرها من الأجندات التي يمكن أن تكون نفسها مطروحة على مستوى النظام العالمي، بما يمثل بعدا قادرا على خلق التعاون الأمني بين الإقليم والنظام العالمي (Fawcett، 2010). لقد دعمت الجامعة العربية، تدخل الأمم المتحدة بقراراتها وعمليتها العسكرية، في ليبيا سنة 2011، كما دعمت جماعة التعاون الاقتصادي لغرب افريقيا، عمليات المنظمة في ليبيريا، يونوميل (UNOMIL)، وذلك عن طريق مساهمة قوات السلام للمنطقة المعروفة بايكوموغ (ECOMOG)، منذ سنة 1993، وهي قوة أمن اقليمي لها مساهمات عديدة في تحقيق السلام، ومنع الحرب، في منطقة غرب افريقيا، وبالرغم من تباين الآراء حولها لكن، تتسم بميزة التعاون مع النظام العالمي من جهة، كما ميزة بسرعة التدخل، وهذا في فضائها الإقليمي، والواقع أن هذه الميزات ناجمة عن كونها تعبر عن مستوى عال من التعاون والانسجام في الشؤون الأمنية، بين أعضاء تلك المنطقة الإقليمية (Kwaja، 2017).

## الخاتمة:

تفرض دراسة المناطق نفسها على الباحثين في علاقات العالم المتميزة بالعمولة، وهذا من منطلقات عدة، تعود في معظمها الى الأهمية التي اكتسبها التعاون بين الدول، بعد أطروحات الاعتماد المتبادل، تزايد أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية، عن طريق تحليل توجيهه للنظام الدولي، وهو موضوع مفتاحي في علاقات ما بعد الحرب الباردة.

كما للدراسة أهمية، فان الجانب العملي تجسد في اتجاه الدول الى بناء مساراتها الإقليمية، وكانت الدوافع متعددة، كثير منها مرتبط بالطبيعة الحادة للصراع الدولي، وسعي الدول الى اتخاذ إجراءات دفاعية ضد النتائج السلبية، لمختلف ترتيبات النظام الاقتصادي الدولي، الذي لم يأخذ مصالحها بعين الاعتبار، وكذا النظام السياسي الدولي، الذي لم يكن يعترف الا بالقوة.

لقد وجد المفكرون أن الدول المتجاورة في منطقة إقليمية معينة، من الطبيعي شعورها بوحدة المصالح، وبتمائل رؤاها الى شؤون المنطقة، في جميع مستويات التفاعل، وهذا بشكل أكبر من تتقاسم هذا الشعور أو تلك الرؤى مع قوى خارجة عن ذلك الإقليم، وعليه فقد كانت عملية الحفاظ على أمن الإقليم، وبناء المؤسسات القادرة على توفير الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعوب المنطقة، في مستوى شعور بمسؤولية مشتركة.

وعموما من هذه المحاولة في تحليل أهمية الدراسة في موضوع الإقليمية، وعلاقتها مع النظام العالمي المعولم، من أجل تفسير علاقات العالم لما بعد الحرب الباردة نستطيع تحصيل جملة استنتاجات كما يلي:

- في علاقات العمولة، ازدادت أهمية المناطق الإقليمية، وتمثلت هذه الزيادة في اعتماد النظام الاقتصادي المعولم على المسارات الإقليمية، بمؤسساتها في تسوية نزاعات التجارة والمال، الناجمة عن شدة التنافس بين القوى القائمة في الاقتصاد العالمي.

- في البعد الأمني تبينت قدرات المسارات الإقليمية في ضمان الأمن الإقليمي، بفعالية وكفاءة تفوق دور التدخلات الآتية من مركز النظام. وان كان الأمر يتطلب القيام بدراسات مقارنة في هذا الشأن، لمزيد من الاثبات، ولعه يكون موضوع بحوث أخرى قادمة.

- وعطفا على الاعتماد على الإقليمية في مواجهة التهديدات، كانت السياسات تهتم بالإجراءات التعاونية بين الإقليم والنظام، وقلما حدث تجاوز لمؤسسات الإقليمية، اثناء التعامل مع أية تهديدات محتملة أو ماثلة، من قبل قوى المركز دون التنسيق مع مؤسسات الإقليمية.

- وفي المستوى الاقتصادي نلمس فائدتين، تمثلت الأولى في تجسيد التعاون في صورة عائدات ملموسة، تمكن شعوب المناطق الإقليمية، من التمتع بمستويات أعلى للحياة، تقابلها حالة الرضا على المسار، وهي تتزايد بشكل متواز مع زيادة التجارة البينية، وانتقال رؤوس الأموال، كنتائج لإزالة العوائق، وفتح الحدود، وأما الثانية فهي ردة الفعل من المناطق الأخرى للقيام بنفس الإجراءات التعاونية، ويحدث انتقال الخبرات من التجارب الإقليمية، وتبادل هذه الخبرات مع النماذج

- المحاكية، وكثيرا ما كانت التجربة الأوروبية، بمثابة النموذج لجميع المسارات مهما كانت درجات النجاح لديها.
- ان علاقة الاعتماد المتبادل بين الإقليمية والنظام المعولم، جوهرية لتفسير علاقات العالم للفترة الراهنة، وسواء كانت في شقها الاقتصادي، أو السياسي فهي قادرة على تحديد اتجاهات النظام، وكذلك الأجندات الشاغلة لفاعليه، وبهذا المستوى الذي وجدت فيه علاقات المناطق بمركز النظام، تضحل أطروحات كانت تعتبر المناطق الإقليمية مجرد مناطق محيطية، غير مؤثرة، وضعيفة التأثير، في حين أن علاقة الاعتماد المتبادل بينها وبين النظام، وضعها في رتبة الفاعلين الأساسيين، ونعتقد بزيادة حدة هذا الفعل كلما ارتفعت درجة المؤسسة في النظام الإقليمي.
- لا شك في وضوح دور الإقليمية في تفريج الضغط بين القوى الكبرى في حالات حدة الصراع، وفي كثير من صراعاتها ونزاعاتها كانت بأمس الحاجة، الى دور تلعبه الإقليمية للوصول الى التسوية، فعلى سبيل الذكر تورطت القوى العظمى في فترة التسعينات في دعم أطراف الحروب الأهلية في افريقيا، ولم تستطع الخروج منه، الا بدور أساسي وفاعل، من مسارات التكامل الافريقية بمناطق متعددة. وهذا معناه أن الإقليمية عالجت صعوبات المركز على سكتين، تلك المتواجدة في قلب النظام، وتلك التي كان ينظر اليها على أنها في محيط النظام.
- كان للأسواق الواحدة، والموحدة التي أقامتها المناطق الإقليمية، دورا مهما في ازدهار تكنولوجيا الإنتاج المختلفة، وهذه كقطاعات قيادية في اقتصاديات المركز (أقطاب النظام)، كان لها الفضل في بقاء اقتصاد الولايات المتحدة قياديا، وكذلك اقتصاد اليابان، وكان لوحدات التكنولوجيا المتقدمة أن وجدت أرضية مأسسة في المسارات التكاملية الإقليمية، وفرت لها فرص انتشار مهمة.
- استفادت الاقتصاديات الإقليمية من الاستثمار الأجنبي، المتدفق اليها من المركز، بالمقابل استفادت الاقتصاديات في المركز، من الفوائض المالية المحققة في المسارات الإقليمية، وكان ذلك الى درجة اعتماد الولايات المتحدة بنسبة هامة، على الفائض المالي للأسيان في تمويل عجز ميزانيتها الفدرالية.
- الى مدى غير محصور يمكن اعتبار المتغيرات، الأمن، التكامل الاقتصادي، متغيرات متلازمة، تشترط بعضها البعض، ويمكن لكل منها التأشير الى الآخر. التكامل الاقتصادي مصدر قوة مادية للأمن، في حين الأمن يكون موجه عقلائي لمسار اتكامل الاقتصادي.
- فشل بعض الأطروحات التي راهنت على مراجعة الدولة قرارها الاستمرار في مسار الإقليمية، بدعوى الاعتبارات الأمنية، بمقابل صدقية حديث كيوهان، ناي، وسترانج، وجلبن عن تفضيل الدول للمموس التعاون كعائد مادي موزع، ومحسوس، يدفعها لمزيد من تفضيل التعاون على حساب الحرب.

## المراجع:

## 1- الكتب:

- Nye, r. o. Keohane. (1978). *power and interdependence*. new york: harper collins pub.
- Gilpin, R. (1987). *The Political Economy*. NEW JERSEY, princeton: PRINCETON UNIVERSITY PRESS.
- MULLER, A. R. (2004). *THE RISE OF REGIONALISM*:. (E. U. Rotterdam, Éd.) Rotterdam: Erasmus University Rotterdam.

## 2-الدوريات:

- Fawcett, L. (2010). THE REGIONAL DIMENSION OF GLOBAL SECURITY. *GLOBAL SECURITY AND INTERNATIONAL POLITICAL ECONOMY*.
- Foxley, A. (2010). *Regional Trade Blocs: The Way to the Future?* Washington, D.C: Carnegie Endowment for International Peace. Retrieved from [https://carnegieendowment.org/files/regional\\_trade\\_blocs.pdf](https://carnegieendowment.org/files/regional_trade_blocs.pdf)
- Hurrell, A. (1995). Explaining the Resurgence of Regionalism in World Politics. *International Studies*, 331-58.
- Katzenstein, P. J. (1996). Regionalism in Comparative Perspective. *Cooperation and Conflict*, 123-159.
- Kelly, R. E. (2007). Security Theory in the "New Regionalism". *International Studies Review*, 9, 197-229.
- Kwaja, C. (2017). The Role of Economic Community. *NUST Journal of International*, 1(1), 53-71.
- MATSUSHITA, H. ((2000). The First Integrated Wave of Regionalism and. *The Japanese Journal of American Studies*, 11, 25-48.
- Milner, E. D. (1999). The New Wave of Regionalism. *International Organization*, 53(3), 589-627. Consulté le 05 08, 2020, sur <https://web.stanford.edu/class/polisci243b/readings/v0002093.pdf>
- Rana, W. (2015). Theory of Complex Interdependence: A Comparative Analysis of Realist and. *International Journal of Business and Social Science*, 290-297. Consulté le 10 26, 2020, sur [https://www.ijbssnet.com/journals/Vol\\_6\\_No\\_2\\_February\\_2015/33.pdf](https://www.ijbssnet.com/journals/Vol_6_No_2_February_2015/33.pdf)
- Regionalism as an Approach to International Order: a Conceptual Overview. (1979). *International Studies*, 491-535.
- Suranovic, S. (2010). *International Trade: Theory and Policy*. Flat World Knowledge, Inc.
- Weixing, H. (2013). Building Asia-Pacific Regional Institution: the Role of APEC. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 77, 65-73.

## 3- التقارير:

- Ruta., M. M. (2020). *The African Continental*. washington DC: International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank.
- Bendiek, A. (2017). *A Paradigm Shift in the*. Stiftung Wissenschaft und Politik. berlin: SWP Research Paper. Consulté le 03 12, 2021, sur [https://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/research\\_papers/2017RP11\\_bdk.pdf](https://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/research_papers/2017RP11_bdk.pdf)
- Nowrojee, B. (s.d.). *Africa on its Own: Regional Intervention and Human Rights*. Récupéré sur <https://www.refworld.org/pdfid/402ba4fbb.pdf>